المرصد الإنساني
المناطق الفلسطينية المحتلة

عدد 18 تشرين الأول 2007

لمحة عامة – القضايا الأساسية

تحديث حول الإغلاق المستمر لمعابر غزة

يستمر انخفاض كمية السلع التجارية و الإنسانية المسموح دخولها إلى قطاع غزة. فمنذ إغلاق معبر كارني قبل منتصف شهر حزيران، انخفضت كمية السلع الداخلة إلى غزة بنسبة 73% (باستثناء إجمالي الكميات) من معدل 253 شاحنة محملة بالبضائع يوميا في شهر نيسان إلى معدل 74 شاحنة يوميا في شهر تشرين الأول. بتاريخ 28 تشرين الأول، قامت إسرائيل بالإعلان رسميا الإغلاق الدائم لمعبر صوفا الذي كان يستخدم كالمعبر الأساسي البديل المؤقت (بنسبة 76% من المعدات المتدفقة إلى غزة) منذ إغلاق معبر كارني. و بقي كيريم شالوم المعبر الوحيد المفتوح لمرور المساعدات الإنسانية و المعدات التجارية. بينما كان كارني قادر على إجراء المعاملات لعدد 750 شاحنة يوميا محملة بالبضائع، أصبح كيريم شالوم حاليا قادر على إجراء المعاملات لحوالي 50 شاحنة يوميا فقط. و قامت الإدارة الإسرائيلية لتنسيق شؤون المدنيين بالتأكيد لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن التوسيع جاري حاليا لمعبر كيريم شالوم، و يتأمل أن يكون قادرا على تحمل بين 70 إلى 80 شاحنة يوميا. وفقا للبرنامج، سيتم فتح المعبر لمدة 5 أيام في الأسبوع من الساعة الثامنة صباحا لغاية الساعة الرابعة من بعد الظهر. و استخدام كيريم شالوم كالمعبر الوحيد لمرور السلع سيكون له مضاعفات مالية كبيرة على عاتق الوكالات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، تكلفة التدابير اللوجستية و المعدات تعادل ثلاثة أضعاف من خلال معبر كيريم شالوم مما هي عليه من خلال معبر كارني. (لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى تقرير الحالة الإنسانية التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الأول 2007. و لمزيد من المعلومات حول معابر غزة، يرجى الرجوع إلى قسم الوصول في هذا التقرير).

وفاة مريضان على معبر إيريز خلال شهر تشرين الأول (منظمة الصحة العالمية)

في شهر تشرين الأول، توفي مريضان فلسطينيان بعد أن تم تعطيلهم عند مرورهم من خلال حاجز إيريز العسكري. بتاريخ 22 تشرين الأول و في تمام الساعة الرابعة من بعد الظهر، وصل مريض (77 عام) يعاني من نزيف في المعدة على معبر إيريز بواسطة سيارة إسعاف تابعة لوحدة العناية المكثفة. وبعد أن تم تأخيره لمدة ساعتين، لم يسمح له بالمرور. و تمت الموافقة على التنسيق لمروره مرة ثانية بتاريخ 23 تشرين الأول و وصل المريض إلى إيريز في تمام الساعة العاشرة صباحا. و إلى جانب النصف ساعة المتطلبة لعملية التنسيق على معبر إيريز للدخول إلى إسرائيل، لم يتم التقرير عن أي تأخير إضافي. و لكن وفقا لمسؤول التنسيق الفلسطيني على الحاجز العسكري، في تمام الساعة 11 صباحا، تم إرجاع جثة المريض إلى الجهة الفلسطينية بعد أن توفي المريض على الجهة الإسرائيلية من الحاجز العسكري.

- بتاريخ 18 تشرين الأول، وصل شاب يبلغ من العمر 21 عاما و يعاني من مرض السرطان إلى معبر إيريز في تمام الساعة الرابعة من بعد الظهر، تم نقله في سيارة إسعاف تابعة لوحدة العناية المكثفة بمرافقة أبيه. تم تأخير دخول المريض إلى الجهة الإسرائيلية من الحاجز العسكري لمدة ساعتين و نصف ساعة، قامت بعدها الجهة الإسرائيلية بالطلب من الأب العبور قبل المريض موضحة أن على المريض عبور الحاجز العسكري على العكازة بدل من نقله في سيارة الإسعاف. و بعد السير إلى نهاية النفق الذي يصل الجهة الفلسطينية بالجهة الإسرائيلية، تم منع المريض من المرور، و تم اعتقال أبيه على الجهة

الإسرائيلية و حجزه لمدة 9 أيام. بتاريخ 28 تشرين الأول، تم الموافقة على تنسيق ثانٍ لمرور المريض و تم إدخاله إلى مستشفى إسرائيلي. و لكن المريض توفي تلك الليلة في المستشفى نفسه.

العقوبات الإسرائيلية في غزة

بتاريخ 28 تشرين الأول، بدأت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ جزء من سلسلة عقوبات اقتصادية مقترحة على قطاع غزة. و تم إيقاف القرار بفرض عقوبات على الطاقة الكهربائية مؤقتا من قبل المدعي العام بانتظار مراجعة قانونية إضافية. بتاريخ 28 تشرين الأول، بدأت إسرائيل بوضع حد لكميات الوقود التي يتم إدخالها إلى غزة. تم التقرير عن انخفاض بنسبة 47% في كمية السولار العادي و نسبة 9% من كمية الغاز الصناعي منذ بدء فرض العقوبات. يتم استخدام السولار لسيارات الإسعاف و مراكب الخدمات، و الغاز الصناعي تحتاجه شركة الكهرباء في غزة. بالرغم من أن سكان غزة لم يتأثروا كثيرا بالعقوبات المفروضة على الوقود لغاية الآن، إلا أن الانخفاضات المستمرة و المطولة سيكون لها تأثير كبير على حياة المواطنين عند قطع التيار الكهربائي. (لمزيد من العلومات، يرجى مراجعة تقرير الحالة الإنسانية في غزة التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الأول 2007. و لمزيد من المعلومات حول التأثير الكامن للعقوبات على الصحة، يرجى مراجعة قطاع الصحة في هذا التقرير).

تعليق العمليات الجراحية الاختيارية في مستشفى الشفى نتيجة لغياب الغاز المضحك (الأكسيد النتري)

وفقا لمنظمة الصحة العالمية، تم تعليق العمليات الجراحية الاختيارية في مستشفى الشفى بتاريخ 21 تشرين الأول نتيجة لغياب الغاز المضحك المحتاج لإجراء العمليات الجراحية. أيضا تم التقرير عن نقص في هذا الغاز في مستشفيات أخرى تابعة لوزارة الصحة. و نتيجة لذلك، تم استخدام أدوية آخرى للتخدير عند إجراء العمليات الجراحية الطارئة. يتم تزويد الغاز المضحك للمستشفيات التابعة لوزارة الصحة من خلال مشروع دعم الخدمات الطارئة الممول من البنك الدولي. و توصيل الغاز من الشركة الطبية الإسرائيلية "ماكسيما" إلى وزارة الصحة الفلسطينية في غزة من خلال معبر كيريم شالوم يعتمد على الإستلام المسبق لأنابيب غاز فارغة يتم إرسالها إلى غزة قبل شهر. و نتيجة لمشكلة في الاتصال، منع إعادة دخول عبوات الغاز المليئة إلى قطاع غزة. و بعد التدخل الطارىء من قبل منظمة الصحة العالمية و مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مع السلطات الإسرائيلية، تم نقل الغاز من خلال كيريم شالوم بتاريخ 22 تشرين الأول و توصيله إلى نقطة التوصيل المركزية الفلسطينية و توزيعه على المستشفيات التابعة لوزارة الصحة بتاريخ 23 تشرين الأول.

أزمة المواشي المتصاعدة في الضفة الغربية و قطاع غزة

قالت منظمة الغذاء و الزراعة أن الرعاة الفلسطينيين في الضفة الغربية و قطاع غزة يواجهون أزمة كبيرة في مصدر رزقهم. فقد ارتفع سعر العلف بشكل كبير و يستمر في الارتفاع. و وصل سعر الشعير اليوم إلى 2200 شيقل (حوالي ضعفي السعر في شهر كانون الثاني 2007 و ثلاثة أضعافه في شهر كانون الثاني 2006). أيضا ارتفع سعر المياه المستخدم للاستهلاك الشخصي و المواشي، و وصل إلى 100 شيقل للمتر المكعب في المناطق النائية. و قد عمل موسم الجفاف المطول و المراعي المشبعة بالرعي، الناتجة عن الاستيلاء الإسرائيلي للأراضي و وضع القيود على إمكانيات استخدامها، على زيادة تفاقم الوضع. كما أن الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج، الناتجة أساسا عن أسعار المياه و غذاء الحيوانات، يجبر العديد من المزارعين الى اللجوء إلى بيع مواشيهم بأسعار مخفضة للغاية، و حتى المواشي لإناث، مما يؤدي إلى تعريض إمكانية استدامة المواشي إلى خطر و التخلي عن الاستيلاد الموجه الذي مارسوه لعدة أجيال. (لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة قسم التأمين الغذائي و الزراعة في هذا التقرير).

أسعار الغذاء المتصاعدة

يبين مسح السوق الذي إجراه برنامج الغذاء العالمي وجود ارتفاع كبير في سعر السلع الغذائية الأساسية، و اللحوم، و المنتجات اللبنية، و الوقود، و الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية و قطاع غزة خلال الأشهر الثلاث الماضية. فمن شهر آب لغاية شهر تشرين الأول، ارتفع سعر قمح الشعير بنسبة 35% (29% في قطاع غزة و

39% في الضفة الغربية). و خلال الفترة نفسها، ارتفع سعر منتجات الألبان بنسبة 6% و سعر الوقود بنسبة 3%.

يبين الرسم البياني التالي للسوق مقارنة بين الأسعار الضئيلة و السلع الغذائية المختارة بين شهر آب و شهر تشرين الأول 2005 و شهر آب و تشرين الأول 2007 في الضفة الغربية و قطاع غزة. كما يبين تأثير الأسعار الدولية المرتفعة المصحوبة بالإغلاقات.

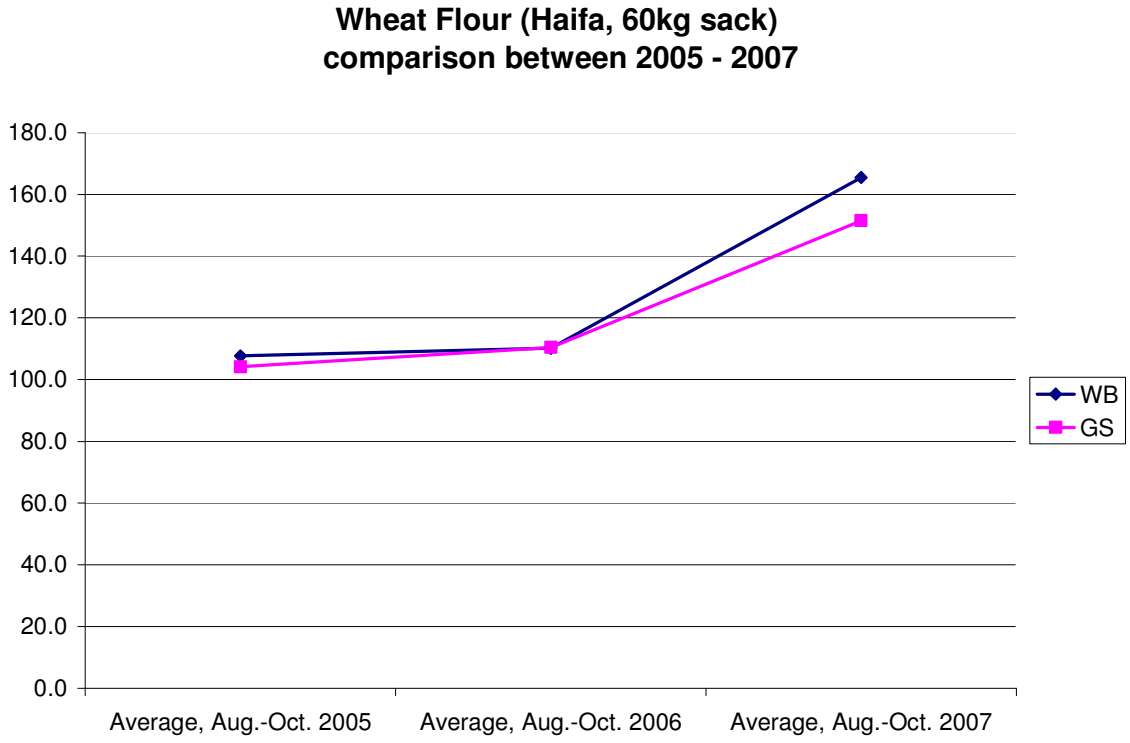

تؤثر الأسعار المرتفعة على معظم السلع الرئيسية، مما يؤثر بشكل كبير على قوة الشراء لدى السكان. الارتفاع الحاد في أسعار الحبوب ناتج عن ارتفاع هذه الأسعار في الأسواق الدولية (المرتبطة بفشل المحصول و إنتاج الوقود الحيوي). بينما في الضفة الغربية و قطاع غزة، التأرجح الداخلي للأسعار مرتبط بنظام الإغلاق و تجزئة السوق المتعلقة به. و يأتي الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الوقت الذي تعاني فيه الأسر الفلسطينية من انخفاض في الدخل: بينت نتائج أولية سريعة أجراها برنامج الغذاء العالمي على الأسر غير اللاجئة عن وجود انخفاض بنسبة 22% في الدخل بين الأسر غير اللاجئة في شهر تشرين الأول، بالمقارنة مع الوضع ما قبل حزيران 2007. (لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة قسم التأمين الغذائي و الزراعة في هذا التقرير).

لمحة عامة – التركيز على المناطق

الضفة الغربية و القدس الشرقية

إغلاق حاجز عسيرة الشمالية العسكري

يعمل حاجز عسيرة الشمالية العسكري على إغلاق الطريق الأساسي التي توصل تسع قرى في شمال نابلس (حيث يبلغ عدد السكان حوالي 23000) إلى الخدمات المتوفرة في مدينة نابلس. بتاريخ 23 تشرين الثاني من عام 2006، تم إغلاق الحاجز العسكري في وجه الفلسطينيين، و استمرت إمكانية دخول سيارات الإسعاف و المنظمات الحكومية لحتى تاريخ 29 آب 2007 حيث قام الجيش الإسرائيلي بإغلاقه في وجه الجميع باستثناء سيارات الإسعاف التي تنقل الحالات الحرجة. بتاريخ 26 تشرين الأول 2007، قام الجيش الإسرائيلي بإغلاق البوابة الشمالية للحاجز العسكري و منع الحركة من خلال الحاجز العسكري، بما في ذلك حركة سيارات الإسعاف التي تعمل على نقل الحالات الحرجة. و قبل إغلاق الحاجز العسكري، كان أقرب مستشفى (الاتحاد) يبعد فقط 5.5 كم من قرية العسيرة الشمالية من خلال طريق عسيرة الشمالية – نابلس القديمة. و في الوقت الحالي، تضطر سيارات الإسعاف إلى أخذ طريق إلتفافي مسافتها 22 كم من خلال طرق جانبية ضيقة عبر منطقة البدهان (شمال شرقي نابلس).

موسم حصاد الزيتون في الضفة الغربية خلال شهر تشرين الأول

في مجرى التحضيرات لموسم حصاد الزيتون في شمال الضفة الغربية، قام الجيش الإسرائيلي بتوزيع 12 أمر عسكري (ساري المفعول من 24 أيلول إلى 15 كانون الأول) لاعتبار بعض المناطق المزروعة بأشجار الزيتون و الواقعة بالقرب من المستوطنات حول نابلس كمناطق عسكرية مغلقة في وجه الفلسطينيين و المستوطنين الإسرائيليين. وفقا للجيش الإسرائيلي، تم تصميم هذه الأوامر لتمكين الوصول الفلسطيني المنسق إلى هذه المناطق في أيام معينة لحصد محصول الزيتون. بشكل عام، جرى التنسيق بشكل سليم و استطاع الفلسطينيون حصد محصولهم. في بعض المناطق، كانت هناك حاجة لأيام إضافية و تم إجراء التنسيق لها.

أيضا في شمال الضفة الغربية، تم التصريح عن عدة حوادث مضايقات، بشكل خاص من قبل المستوطنين الإسرائيليين، لفلسطينيين كانوا يحاولون حصد محصولهم للزيتون. قام الجيش الإسرائيلي بحرم المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة بالقرب من الجدار الفاصل في منطقة جنين، و اعتقال رجل فلسطيني بالقرب من قرية يانون (منطقة نابلس) و اتهامه بالإقتراب من حدود مستوطنة إتمار. في منطقة نابلس، تمت 5 حوادث لمستوطنين إسرائيليين قاموا بمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم. و في 4 من الحالات، قامت الشرطة الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي بالتدخل و السماح للفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم. إضافة إلى ذلك، قام مستوطنون بالهجوم على مزارعين فلسطينيين من قرية تل (منطقة نابلس) كانوا يجدون الزيتون، و تم جرح فلسطيني (50 عام) بحجر. كما تم حادثان لمستوطنين عملوا على مضايقة الفلسطينيين خلال قطفهم للزيتون في مناطق قلقيلية و نابلس، حيث قام المستوطنون بسرقة الزيتون و الإلقاء بالزيتون الذي تم حصده. بشكل عام، مر موسم حصاد هذا العام بشكل أفضل من العام الماضي في شمال الضفة الغربية، نظرا للتنسيق المجدد لهذا العام بين مسؤولي المكاتب الإسرائيلية و الفلسطينية لتنسيق العلاقات بين المناطق. و نظرا لجودة الحصاد السيئة، و بعكس العام الماضي، كانت هناك حاجة لوقت أقل للحصاد.

في المنطقة الوسطى (في محيط رام الله و القدس)، تم وصول الفلسطينيين إلى حقول الزيتون الواقعة خلف الجدار الفاصل و بالقرب من المستوطنات بشكل ممهد بعد إجراء تنسيق مسبق مع الإدارة المدنية الإسرائيلية. و فقط في قرية المزرعة القبلية، كان هناك تأخير مدته 12 يوم في التنسيق للمزارعين للدخول إلى أراضيهم الواقعة بالقرب من مستوطنة طلمون بعد حدوث مواجهات مع المستوطنين بتاريخ 26 تشرين الأول. و نتيجة لذلك، تم اعتقال 21 فلسطيني: تم إطلاق سراح 12 منهم بعد مرور أيام قليلة بينما بقي 5 منهم محجوزين في معسكر عوفر، بما فيهم رئيس بلدية القرية. لم يتم اعتقال أي مستوطن.

إمكانية وصول المنظمات الإنسانية في الضفة الغربية

القيود المفروضة على إمكانية الوصول في الضفة الغربية آخذة في الإرتفاع. و هذا الأمر يعيق إمكانية وصول الوكالات الإنسانية إلى المستفيدين و يؤثر على التجارة الفلسطينية من حيث الصادرات و الواردات. أمثلة على القيود المفروضة على إمكانية الوصول تضم ما يلي: قام الجيش الإسرائيلي مؤخرا بفرض طلب تصاريح للدخول إلى المنطقة المغلقة الواقعة بين الجدار الفاصل و الخط الأخضر في شمال الضفة الغربية على الموظفين المحليين العاملين في الوكالات التابعة للأمم المتحدة. و هذا الأمر لا يتطابق مع القوانين المعترف فيها دوليا من حيث إمكانية وصول الأمم المتحدة. نتيجة لذلك، لم يكن بإمكان وكالات الأمم المتحدة مساعدة المستفيدين القائمين في هذه المنطقة. في الضفة الغربية، كان هناك ارتفاع في عدد الحوادث المتعلقة إما بتأخير إمكانية الوصول أو منعها للوكالات الإنسانية، خصوصا على نقاط الدخول إلى القدس. تم فتح معبر ترقوميا التجاري الجديد في محافظة الخليل بتاريخ 28 تشرين الأول، و يتم نقل السلع حاليا باستخدام نظام Back-to back، و رجال الأعمال في الخليل يقومون بالتقرير عن ارتفاع ظاهرة التأخير من حيث الصادرات و الواردات. كافة هذه القيود الآخذة في الارتفاع تؤثر على اقتصاد الضفة الغربية و تؤدي إلى ارتفاع ظاهرة الفقر و انخفاض إمكانية وصول المنظمات الإنسانية.

قطاع غزة

تيسر السيولة في غزة

القرار الإسرائيلي بإعلان غزة "منطقة معادية" كان له مضاعفات على عملية نقل الأموال، و بالتالي، تيسر السيولة و أمكانية الاستثمار. قامت الحكومة الإسرائيلية بتأسيس "لجنة وزارية" تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء أولمرت، توافق على أي أموال يتم تحويلها إلى غزة، بناء على تفاصيل حول طريقة استخدام الأموال. و لاحقا للإعلان الأولي من مصارف ديسكاونت و هبوعليم الإسرائيلية لقطع العلاقات مع المصارف في غزة، اتفق المصرفان على تأجيل القطع لغاية تاريخ 15 تشرين الثاني و 23 تشرين الثاني على التوالي. و النقاش جاري حول تحويل المصرف البريدي الإسرائيلي (مؤسسة حكومية لها حصانة من القضاء) ليصبح المصرف البديل لتصفية الحركات المالية مع المصارف في غزة، بما في ذلك تحويل الأموال. و لكن هناك حاجة لوقت لتوسيع أمكانيات هذا المصرف. (لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة تقرير الحالة الإنسانية في غزة التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الأول 2007).

حماية المواطنين

تحليل ظاهرة حماية المواطنين

كان عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في حوادث الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 37 (من بينهم امرأة واحدة)، و هذا العدد مثله في شهر أيلول و أعلى من إجمالي معدل الوفيات للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2007. و بمحاذاة الاتجاه الملاحظ منذ شهر نيسان 2007، سقطت أغلبية الوفيات (73%) في قطاع غزة. في الضفة الغربية، مثلت محافظات نابلس و جنين أغلبية الوفيات (80%). و ارتفع عدد الإصابات الفلسطينية الناتجة عن الصراع المباشر بنسبة 13% بين شهري أيلول و تشرين الأول (152 مقابل 135). و من بين الجرحى، 10 نساء. شكل قطاع غزة نسبة 88% من إجمالي هذا الارتفاع، و لكن الإصابات في الضفة الغربية لا تزال تشكل الأغلبية العظمى (53%). في شهر تشرين الأول، لقي جنديان إسرائيليين مصرعهم في محافظة خان يونس، و بذلك يصبح عدد الإسرائيليين الذين قتلوا في عام 2007 (10). تم إصابة 13 إسرائيلي، 69% منهم من الجيش الإسرائيلي. و من بين الجنود الإسرائيليين الذين أصيبوا، تم إصابة واحد على يد مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية.

في شهر تشرين الأول، كانت نسبة الوفيات و الإصابات الناتجة عن الصراع المباشر هو 35% و 25% على التوالي، و هي أعلى من نسبة الوفيات و الإصابات الناتجة عن الصراع الداخلي (37 مقابل 24 و 152 مقابل 122). و مع ذلك تضاعفت الوفيات الناتجة عن العنف الداخلي (24 مقابل 12 في أيلول و آب) نتيجة لارتفاع مضاعف في عدد القتلى في الضفة الغربية و قطاع غزة. من بين القتلى كان هناك 9 نساء. في الضفة الغربية، سجل شهر تشرين الأول أعلى معدل شهري للوفيات الداخلية (8). و على نحو مخالف، انخفضت الإصابات

الناتجة عن الصراع الداخلي بنسبة 25% بالمقارنة مع شهر أيلول (122 من دون نساء) مقابل 163، وهذا يعود بشكل خاص إلى انخفاض بنسبة 21% في عدد الإصابات الناتجة عن العنف الداخلي في قطاع غزة.

الأشخاص المشردين داخليا

في شهري آب و تشرين الأول، تشرد كافة الأشخاص (حوالي 300) القائمين في مجتمعات الحديدية و القصا:

- بتاريخ 29 تشرين الأول، قام الجيش الإسرائيلي بتشريد 180 شخص، معظمهم لاجئين، من قرية القصا الواقعة بالقرب من حاجز ترقوميا العسكري بين الجدار الفاصل و الخط الأخضر جنوب الخليل. قام الجيش الإسرائيلي باتسخدام الجرافات لهدم 18 خيمة و كوخ و نقل الأشخاص إلى الجهة الشرقية من الحاجز العسكري. و خسر المجتمع إمكانية الوصول إلى أراضي الرعي و موارد المياه لمواشيهم التي تعد المصدر الأول لدخلهم. وفقا للجيش الإسرائيلي، تم إزالة سكان القصا بسبب وجودهم غير القانوني على الأرض و قاموا بالبناء من غير تصاريح. و لكن بعد تواجدهم في المنطقة لأكثر من 40 عام، لم يتلق السكان أمر بالإخلاء إلا عندما تم إنهاء عملية بناء حاجز ترقوميا العسكري التجاري. و تم التشرد في اليوم التالي الذي تم فيه تشغيل الحاجز. في شهر تموز 2004، قامت محكمة العدل الدولية بإصدار قرار أن الجدار الفاصل، حيث هو قائم في الضفة الغربية المحتلة، و النظام التابع له، مخالف للقانون الدولي، و قامع لحق الفلسطينيين في تقرير مصريهم، و مخالف لحقوق أخرى.
- إن عملية تشريد سكان قرية القصا تأتي بعد تشريد مجتمع الحديدية البدوي في غور الأردن في شهر آب. بتاريخ 13 آب، قام الجيش الإسرائيلي باستخدام الجرافات لهدم منازل تابعة ل 100 شخص على الأقل من مجتمع الحديدية. و عمليات الهدم، بالإضافة إلى عمليات أخرى مشابهة تمت في شهر نيسان 2007، تمت بعد أن تم إصدار قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية في شهر تشرني الثاني 2006 بطرد العائلات البدوية بحجة أنهم بمثابة يشكلون تهديد أمني على المستوطنين القائمين في مستوطنة روئي. عمل هذا القرار على إسقاط قرارين تم إصدارهم سابقا من قبل المحكمة تأييدا لحق بقاء المجتمع في المنطقة، بعد أن تم إعلانها كمنطقة عسكرية مغلقة في عام 1997. إن المستوطنين الإسرائيليون القائمين في مستوطنة روي التي تبعد بضع أمتار عن قرية الحديدية بإمكانهم الإستمرار في العيش في المنطقة من غير تدخل الجيش الإسرائيلي، بالرغم من أنه تم إنشاء المستوطنة بعد حوالي 30 عام من إنشاء القرية. إن تشرد سكان الحديدية قامع لقواعد عدم التمييز و حقوق حرية الحركة و اختيار الأشخاص لأماكن سكنهم.
- هذه الحوادث المتعلقة بالتشرد، بالإضافة إلى حوادث أخرى في المناطق الفلسطينية المحتلة، تثير التساؤول حول إلتزامات إسرائيل بالقانون الإنساني الدولي و قانون الجرائم، و بشكل خاص المادة 49 و 53 و 147 من مؤتمر جينيف الرابع و غيرها من المواد.

قتل النساء

خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول 2007، تم التقرير عن 4 قضايا متعلقة بقتل النساء في المناطق الفلسطينية المحتلة. اثنتان من النساء اللتين قتلوا كانوا أخوات تم العثور عليهم مقتولات في بيت أسرتهم في قليلية. و اعترف أخاهم بقتلهم بحجة "شرف العائلة". كما تم قتل امرأتين آخريتين (29 عام) خلال الأسبوع نفسه: واحدة في شرقي قلقيلية و الأخرى في مدينة غزة. تم تبرير عمليات القتل الأربع من قبل مرتكبيها أو اعتبار تنفيذها بشكل عام لحماية ما يسمى "بشرف العائلة أو الرجال". تم تنفيذ إثنتين من العمليات بعد أن قامت الضحيتان بطلب الاستمتاع بحقوقهم كنساء في تملك الأراضي و حقهم في الإرث وفقا لحقوق النساء المعروفة عالميا. بمقتل هؤلاء النساء، سجل شهر تشرين الأول أعلى معدل شهري لعدد النساء اللواتي قتلن في المناطق الفلسطينية المحتلة تحت شعار ما يسمى "شرف العائلة أو الرجال" في عام 2007. تعكس هذه الأرقام نسبة قليلة فقط من النطاق الكامل للظاهرة أذ أنه لا يتم الإعلان عن العديد من هذه القضايا. ما يسمى "القتل على خلفية الشرف" هو انتهاك للحق الأساسي في الحياة المحفوظ في القانون الدولي لحقوق الإنسان. و كثيرا ما تعمل "جرائم الشرف" على انتهاك حقوق أخرى للإنسان، مثل حق امتلاك الأراضي و حق حرية الرأي و التعبير.

حماية الأطفال

في شهر تشرين الأول، تم قتل 10 أطفال فلسطينيين بالمقارنة مع 8 أطفال في شهر أيلول و 11 طفل في شهر آب. إن عدد الأطفال الذين قتلوا خلال الصراعات الداخلية (6) يعدو عدد الأطفال الذين قتلوا خلال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (3) خلال هذا الشهر، و بذلك يصبح مجموع عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا منذ بداية العام 88 طفل.

ثلاثة من الأطفال الذين قتلوا هذا الشهر هم فتيات. فقد توفيت طفلة في السابعة من عمرها من جراء إصابات تلقتها بتاريخ 19 تشرين الأول عندما قام الجيش الإسرائيلي بفتح النيران خلال حملة للتفتيش و الاعتقال في طولكرم. كما تم قتل فتاتين (3 و 13 عام) و إصابة إثنتين خلال انفجار في منزلهم في خان يونس و سبب الانفجار غير معروف. لم يتم قتل أي طفل إسرائيلي خلال عام 2007.

خلال الشهر، تم إصابة 33 طفل فلسطيني خلال الصراع مع إسرائيل. معظم الأطفال المصابين كانوا في الضفة الغربية (24 أو 73%)، في المرتبة الأولى خلال عمليات عسكرية في شمال الضفة الغربية. برغم ذلك، و بالمقارنة مع شهر ايلول، كان هناك ارتفاع بثلاثة أضعاف في عدد الأطفال الذين أصيبوا من قبل الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة (9 مقابل 3).

من بين ال 38 طفل الذين أصيبوا خلال الشهر، 5 منهم (13%) كانوا فتيات. و هذا بالمقارنة مع شهر أيلول حيث لم يتم مقتل أو إصابة اي فتاة. في عام 2007، وصل مجموع الأطفال الذين أصيبوا إلى 317، و من بين هؤلاء، 69% أصيبوا على يد الجيش الإسرائيلي و 14% على يد الفلسطينيين خلال العنف الداخلي و نتيجة للاستخدام المتهور للمتفجرات، و 8.5% على أيادي المستوطنين الإسرائيليين. خلال شهر تشرين الأول، تم التقرير عن إصابة واحدة على يد المستوطنين الإسرائيليين، على عكس التقرير عن 6 إصابات في شهر أيلول. بتاريخ 11 تشرين الأول، قام مستوطن إسرائيلي بدعم فتاة في الثانية من عمرها بمركبته و هو يسوق على الطريق العام المؤدية إلى مستوطنة كريات أربع بالقرب من منطقة ه2 في مدينة الخليل. لم يتم إصابة أي طفل إسرائيلي خلال هذا الشهر.

الأطفال في السجون: التركيز على الفتيات

ابتداءا من 1 تشرين الثاني، كان هناك 319 طفل فلسطيني مسجونين لأسباب سياسية في السجون و مراكز الاعتقال و التحقيق الإسرائيلية. كما أن هناك 12 طفل فلسطيني محجوزين إداريا.

الفتيات الفلسطينيات هن أقليات من بين الأطفال السجناء الفلسطينيين المعتقلين لدى إسرائيل. لقد شهد هذا العام مجموع 4 طفلات فلسطينيات في رهن الاعتقال الإسرائيلي. و يوجد حاليا سجينتين فلسطينيتين (16 عاما) محكوم متهمات بحوز سكينة، معتقلات في سجن هاشارون في مجمع تلموند في إسرائيل حيث يتم حجزهن في قسم منفصل للسجناء الفلسطينيين. تشاطر الفتيات السجينات السجن مع النساء السجينات، و عندما يتم معاقبتهن يتم حجز الأطفال في السجن الإنفرادي في زنزانة موجودة في قسم السجناء الجنائيين الإسرائيليين.

بما أن باب الزنزانة عبارة عن بوابة عمدان حديدية، بإمكان السجناء المجرمين رؤية الطفلات السجينات المحجوزات في السجن الإنفرادي و بالعكس (و بعض هؤلاء المجرمين هم من مرتكبي جرائم المخدرات و الاعتداء الجنسي). و في الاعتقال، لا تستطيع السجينات الفتيات تلقي البرامج التعليمية، بالرغم من أنه يتم توفير هذه البرامج للأولاد المعتقلين في هاشارون.

الوصول إلى المدارس

أدت عملية عسكرية إسرائيلية واسعة النطاق في بيت حانون إلى إحداث عرقلات و إغلاقات و خراب في المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، بالكاد على مرور شهر من بداية العام الدراسي الجديد. و خلال مناسبتين على الأقل، تم إخلاء المدارس. و في نهاية شهر تشرين الأول، تم تخريب مدرسة البنات الأبتدائية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين بواسطة صاروخ تم إطلاقه من طيارة إسرائيلية. وفقا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، تم تدمير البوابة الغربية للمدرسة بما في ذلك عشرات النوافذ. و العديد من الأطفال الملتحقين بالمدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في منطقة دير البلح في وسط غزة أجبروا على المغادرة أو تم منعهم من الدخول إلى المدارس من قبل رجال مجهولين و مقنعين. و هذا الأمر أثر على كافة المدارس في مخيم البريج و نصف عدد المدارس في مخيم النصيرات و جميع المدارس باستثناء مدرسة في مخيم المغازي. و أدى هذا الوضع إلى انتشار العرقلات أو الإغلاقات لمدة يومين على الأقل في أوائل شهر تشرين الأول.

حوادث التأخير

معابر الضفة الغربية و قطاع غزة

- تم فتح معبر ترقوميا التجاري في محافظة الخليل بتاريخ 28 تشرين الأول. و يتم نقل السلع حاليا باستخدام نظام back-to-back و يضطر التجار و الوكالات الإنسانية إلى تحمل مبالغ أكبر.
- لا يزال معبر كارني، المعبر الأساسي لصادرات وواردات السلع التجارية و الإنسانية مغلقا منذ تاريخ 12 حزيران.
- كما لا يزال معبر رفح، المعبر الأساسي لسكان غزة من و إلى قطاع غزة، مغلقا منذ 10 حزيران. يقدر أن أكثر من 1500 فلسطيني محجوزين على الجهة المصرية من الحدود مع غزة. و حوالي 6000 قاموا بتقديم الطلبات لدائرة الإدارة المدنية الفلسطينية للمرور خارج غزة، و ما زالوا بانتظار فتح المعبر أو لغاية إعادة تشغيل طريق أيريز نيتزانا البديل. و لا تزال الإدارة الإسرائيلية لتنسيق شؤون المدنيين غير قادرة على التأكيد لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن الفترة التي سيتم فيها إعادة استخدام هذا الطريق.
- لا يزال معبر إيريز مغلقا في وجه كافة الفلسطينيين (بما في ذلك العمال) منذ شهر آذار 2006، باستثناء هؤلاء الذين تلقوا تنسيق مسبق مع المكتب الإسرائيلي للتنسيق بين المناطق، بالإضافة إلى عدد محدود من المرضى و التجار و الموظفين الإنسانيين. وفقا لموظف التنسيق الفلسطيني القائم على حاجز إيريز العسكري، 27 مريض على الأقل كانوا قد تلقوا تصريحا من السلطات الإسرائيلية لتلقي العلاج في إسرائيل و /أو الضفة الغربية و حاولوا عبور إيريز تم منعهم من العبور بعد أن تم إجراء التحري معهم من قبل الجهاز الأمني الإسرائيلي (شاباك).

الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية

البطالة و الفقر و التغيرات الاجتماعية الثقافية

إن الارتفاع المؤخر في أسعار السلع الغذائية له تأثير كبير على الأسر الفلسطينية، و يؤثر بشكل خاص على الطبقة الأكثر فقرا في المجتمع. في مدينة نابلس، كثيرا ما يتم رؤية الأشخاص في الليل يتجولون في أسواق الخضار لجمع الخضار المتبقية، بالرغم من الحالات الصحية السيئة. و أشارت البقالات و المخابز في المدينة المذكورة إلى وجود نزعة عامة لدى الزبائن في تقليل كمية الأشياء التي يشترونها و محاولة التفاوض في الأسعار، حتى أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الخبز. تقوم الأسر اللاجئة في مخيم عسكر ببيع الأشياء الجديدة نوعا ما (مثل الأثاث و المعدات الكهربائية) لاستبدالها ببدائل متدنية الجودة لشراء المواد الغذائية الضرورية. قال تاجر صغير يعمل في المنطقة أنه في الماضي كان بالإمكان شراء كيس الطحين (30 كغم) الذي تقوم بتوزيعه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين بسعر بين 25–30 شيقل، و لكن خلال التوزيع الأخير للمواد الغذائية، رفض المستفيدون بيع الكيس حتى بمبلغ 75 شيقل.

قال العاملون الاجتماعيون العاملون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين أنه تم العثور على حوالي 30 امرأة من مخيم عسكر مؤخرا تمارسن التسول في نابلس كمصدر أخير للمحافظة على عائلاتهن. وفقا للموظفين الاجتماعيين، قلما كان يتم التقرير عن قضايا مثيلة في الماضي.

لوحظ وجود تخفيض كبير في المساعدات المالية و العينية من المؤسسات الخيرية، خصوصا الدينية منها، في مخيمات نابلس للاجئين بالمقارنة مع حلول نهاية شهر رمضان في العام الماضي، و هذا أدى إلى ارتفاع نسبة الضغط على اللجان المحلية و الخدمات الاجتماعية المقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك انخفاض في التبرعات التقليدية خلال شهر رمضان إذ أن العديد من الأشخاص لم يعد باستطاعتهم التخلي عن جزء من دخلهم للأسر الفقيرة و المحتاجة، بالرغم من الأهمية الدينية لهذه العادة.

تواجه المؤسسات الخيرية و الاجتماعية الفلسطينية في القدس الشرقية (خصوصا تلك التي تقدم الاستشارات القانونية و الخدمات الاجتماعية و المساعدات القانونية للنساء و الدعم التعليمي و النشاطات الشبابية) ارتفاع في الصعوبات من حيث ممارسة عملها و تقديمها للخدمات. و يزداد خضوع المؤسسات للمراقبة المستمرة و الزيارات إلى مبانيها من قبل السلطات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يتم رفض طلبات تصاريح العمل للموظفين، مما يؤثر بشكل كبير على القدرة التشغيلية للمؤسسة. حاليا، يتعامل العمال الاجتماعيون في بلدية القدس في سلوان و رأس العمود و جبل المكبر مع حوالي 350 حالة كل منها غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للأسر الفلسطينية (يتم تسجيل حوالي 150 طلب جديد أسبوعيا للمساعدة الاجتماعية في القدس الشرقية). العديد من الأسر القائمة في القدس الشرقية تراكم لديها دين بمبلغ 20000 شيقل نتيجة لعدم قدرتها على دفع ضريبة الأرنونا البلدية و فواتير الخدمات. مصروف الأطفال الذي يتراوح بين 100 إلى 150 شيقل للطفل شهريا، وفقا لعدد الأطفال في الأسرة الواحدة، كثيرا ما يمثل مصدر الدخل المستقر الوحيد لدى الأسر الأكثر فقرا. و لاحظ العاملون الاجتماعيون في البلديات أنه بالرغم من مواجهتهم لإحباط اجتماعي اقتصادي متزايد، يستطيع الفلسطينيون القائمين في الضفة الغربية الاعتماد على الدعم التقليدي و الوحدة المجتمعية، بينما في القدس الشرقية، العلاقات المجتمعية ضعفت بشكل كبير.

وفقا للعمال الاجتماعيين من بلدية القدس، يتزايد عدد النساء المسؤولات فقط عن دعم و تربية أطفالهم في القدس الشرقية. و بالإضافة إلى النساء اللواتي تواجهن هذا الوضع نتيجة للفقر و البطالة، البعض منهم مطلقات أو أرامل و البعض الآخر رجالهم في السجن. نتيجة لذلك، أصبح هناك عدد أكبر من النساء اللواتي تحاول الالتحاق بقطاع التوظيف التي تعتبر تقليديا للرجال (مثل الحصول على رخص لسياقة سيارات الأجرة، و تلقي التدريب المهني لتصوير الفيديو) أو إيجاد التوظيف المنطوي على اتصال مستمر مع الشعب (مثل مساعدة الكبار في السن).

قرية الخضر، غرب بيت لحم

في الخضر، القرية الريفية التي تقع غرب بيت لحم و تعتمد على إنتاج العنب، وصل مستوى البطالة حاليا إلى أكثر من 40%. وفقا للبلدية، معظم أراضي الخضر (20000 دونم من بين 22000 دونم) موجودة غرب الجدار الفاصل و من الصعب الوصول إليها من قبل السكان، و خصوصا المزارعين. منذ بناء الجدار الفاصل، يمكن الوصول إلى الأراضي و زراعتها فقط من خلال البوابة التي تؤدي إلى مستوطنة إفرات، و هذا يعتمد على التنسيق اليومي مع الجيش الإسرائيلي. نتيجة عدم القدرة على تأمين استمرارية عملية زراعة الأراضي، قرر المزارعون مؤخرا استبدال كروم العنب الخاصة بهم بأشجار الزيتون التي لها فرصة أكبر للبقاء في غياب النشاطات الزراعية المنتظمة. و لكن هناك حاجة لبعض السنوات إلى أن تثمر أشجار الزيتون، و هذا العام، لم يكن لسكان الخضر أي محصول.

بتاريخ 18 أيلول، تلقت بلديات الخضر و أرطاس أمر بمصادرة الأراضي لغرض بناء الجدار الفاصل. ينص الأمر على مصادرة 321 دونما من الأراضي و يدعي أنها لاستخدام عسكرية و لأسباب أمنية.

الصحة

توفير الأدوية في غزة
(منظمة الصحة العالمية و صندوق الأمم المتحدة للسكان)

انخفضت نسبة توفر الأدوية في مخازن الأدوية المركزية في قطاع غزة. في شهر تشرين الأول، ارتفع عدد الأدوية المدونة في قائمة الأدوية الأساسية النافذة لتصل إلى 91 نوع دواء، بالمقارنة مع 61 نوع دواء في شهر أيلول. و لكن كان هناك تحسن في عدد الأدوية في المخزون لمدة 1–3 أشهر، و تم التقرير عن وجود 48 نوع دواء فقط في هذا المستوى بالمقارنة مع 64 نوع دواء في شهر أيلول. إن التدهور في كمية الأدوية المتوفرة يدق نواقيس الإنذار بسبب غياب التزام الداعمين للتطرق إلى هذا النقص. و يتوقع حدوث أزمة في عام 2008 بسبب الحاجة إلى قيمة حوالي 42 مليون دولار أمريكي من الأدوية و المواد المستهلكة. استجابة إلى ذلك، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوفير أدوية و سلع RH بقيمة مليون دولار أمريكي. خلال شهر تشرين الأول، لم تتغير وضعية المعدات الطبية في مخازن الأدوية المركزية في قطاع غزة. ووصل عدد المواد الطبية القائمة على مستوى الصفر إلى 188 مادة في شهر تشرين الأول بالمقارنة مع 181 مادة في شهر أيلول، بينما كان عدد المواد الطبية الكافية لمدة تتراوح بين 1–3 أشهر يساوي 114 في شهر تشرين الأول، بالمقارنة مع 113 نوع في شهر أيلول.

تأثير العقوبات المفروضة في غزة على الصحة (منظمة الصحة العالمية)

في الوضع العادي، يصل المعدل الشهري لاستهلاك الوقود في أقسام الصحة التابعة لوزارة الصحة في غزة (معدل 4–6 ساعات من انقطاع الطاقة في الأسبوع) إلى 85200 لتر، بتكلفة 367 212 شيقل. و إذا أدت العقوبات إلى ارتفاع في انقطاع التيار الكهربائي إلى معدل 8–12 ساعة في الأسبوع، سيرتفع معدل الاستهلاك الشهري للوقود إلى 70400 لتر. و ستتضاعف هذه الكمية إذا وصل الانقطاع في التيار الكهربائي إلى 20 ساعة في الأسبوع. و إذا تم تنفيذ العقوبات، سيتم التأثير على عملية توفير التطعيم و خدمات التشخيص و الأسنان و تعقيم الضمادات في عيادات الصحة الأولية. على مستوى المستشفيات، سيؤثر هذا على خدمات التشخيص و معدات وحدة العناية المكثفة و أقسام الأشعة و المختبرات و غرف العمليات و أجهزة استخلاص الأكسجين و غرف الغسيل و إجهزة التكييف و مضخات المياه.

لا يزال الوضع في غزة يستدعي من حيث إمكانية الوصول و الجودة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

- في عام 2007، تم التقرير عن حوالي 20 وفاة بين الأمهات في قطاع غزة. و هذا الرقم يمثل ارتفاع بنسبة 250% من عام 2006 و يعكس مؤشر هام لتدهور الصحة في غزة.
- بعد مرور سنين من تواجد الدعم المخفض لصيانة البنية التحتية و المعدات في أقسام الولادة التابعة لوزارة الصحة، أشارت خدمات الصحة التناسلية إلى علامات نقص كبير في الموارد المحتاجة للاستجابة إلى حاجات النساء المتزايدة. وصلت حالة المعدات الطبية في المستشفيات إلى مستويات تقرع أجراس الإنذار، كما تعمل الصعوبات في وسائل النقل إلى زيادة النقص في قطع الغيار. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان حاليا مع مديرية الصيانة و الهندسة لتقييم تشغيل المعدات الطبية في المستشفيات الفلسطينية و أقسام الولادة.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة يعبر عن قلقه تجاه عملية تأمين و كفاءة التطعيم في الضفة الغربية و قطاع غزة

إن صعوبة الوصول المتزايدة و الحركة المحدودة بين الضفة الغربية و قطاع غزة تؤثر على إمكانية تأمين و كفاءة التطعيم. استجابة إلى ذلك، قرر صندوق الأمم المتحدة للطفولة تدبير الدعم لغرفتين باردتين سيتم تأسيسهما في وقت قريب لرفع سعة خزن المطاعيم في المستودعات التابعة لوزارة الصحة في غزة و الضفة الغربية بقيمة

80 متر مكعب. كما قام صندوق الأمم المتحدة للطفولة بتنفيذ تقييم لإدارة المطاعيم المخزونة بالإضافة إلى تقييم لنظام السلسلة الباردة على مستوى المستودع المركزي و المخازن المحلية و المستويات المحيطة في الضفة الغربية و قطاع غزة. سعى التقييم، الذي تم تنفيذه بالتعاون و التنسيق مع وزارة الصحة و وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، إلى تأمين خزن سليم للمطاعيم و نظام السلسلة الباردة، خصوصا في سياق احتمالية تعريض سلامة نظام السلسلة الباردة إلى خطر. يمثل التقييم معلم هام نحو تأمين الحماية المستدامة و الفعالة للأطفال و النساء الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة ضد الأمراض المعدية. إن عملية تقوية إدارة المطاعيم و تدبير المعدات اللازمة و تزويد المستودعات المركزية التابعة لوزارة الصحة بجهاز إنذار فعال ستعمل على تأمين غرف مطاعيم باردة آمنة و مديرة بفعالية تعمل على حفظ المطاعيم التي يحتاجها سكان المناطق الفلسطينية المحتلة.

صندوق الأمم المتحدة يؤكد أهمية الحفاظ على نظام فعال للإشراف على التغذية يغطي الأطفال دون سن الخامسة

إن الإشراف على التغذية أمر هام في مراقبة وضع التغذية عند الأطفال، و خصوصا في غضون حالة اجتماعية اقتصادية متدهورة و تعمق انعدام حصانة الأطفال في المناطق الفلسطينية المحتلة. وفقا لذلك، قام صندوق الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية و وزارة الصحة، بتدريب فريق مكون من 70 متدرب من موظفي وزارة الصحة و وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين و عدة منظمات غير حكومية في الضفة الغربية على تقديم جداول جديدة لمراقبة النمو القياسي (منظمة الصحة العالمية) في خدمات صحة الأم و الطفل في المناطق الفلسطينية المحتلة. تم تحقيق تقدم كبير في ضم جداول النمو الجديدة في كراسات صحة الأم و الطفل المدعومة من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، و التي سيتم استخدامها على مستوى وطني.

الأمن الغذائي و الزراعة

"يتوفر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفي من أغذية آمنة و مغذية لتلبية احتياجاتهم التغذية اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط و الصحة."

- يبين مسح السوق الذي أجري على قطاع غزة أن كافة السلع الغذائية الأساسية موجودة في السوق، و كان هناك ارتفاع ملحوظ في سعر طحين القمح و زيت الزيتون. فقد ارتفع سعر طحين القمح بنسبة 14% و سعر زيت الزيتون بنسبة 15% بالمقارنة مع شهر أيلول. وهناك نقص متمركز في منتجات الألبان و الزيت النباتي. و يبين مسح السوق الذي أجري على الضفة الغربية أن كافة السلع الغذائية موجودة في السوق و وجود تغيير ملحوظ في الأسعار بالمقارنة مع الشهر الماضي. يشير مسح السوق إلى ارتفاع في سعر طحين القمح و الأرز بنسبة 15% و 4% على التوالي. و ارتفع سعر طحين القمح و الأرز بنسبة 87% و 14% بالمقارنة مع شهر كانون الثاني 2006. يقول التجار أن هذا الارتفاع هو نتيجة لارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية و الإغلاق.
- في شهر تشرين الأول 2007، وصل معدل صيد الأسماك إلى 149.1 طن، مقارنة مع 158.6 طن خلال الشهر نفسه في العام الماضي. و منذ شهر حزيران 2007، لم يتم تصدير أي كمية من الأسماك من غزة إلى إسرائيل. نتيجة لذلك، خسر قطاع الأسماك 2 طن من صادرات الأسماك بقيمة 32000 دولار أمريكي في اليوم. في شهر تشرين الأول تم تصدير 12 طن من الأسماك الطازجة و 185 طن من الأسماك المثلجة و المالحة إلى قطاع غزة.
- ارتفع إجمالي السلع الغذائية الأساسية المستوردة إلى قطاع غزة من 10942 طن إلى 19189 طن متري خلال هذا الشهر.

ملاحظات ميدانية من غزة

- أشارت الزيارات إلى الأسواق إلى ارتفاع في عدد الناس الفقراء الذين يقومون بشراء الغذاء بالدين و أصبحوا يشترون الغذاء الأقل تكلفة و الأقل تغذية للتوفير. إضافة إلى ذلك، أصبح الزبائن الفقراء و التجار الصغار جدا لديهم دين كبير.
- اللحوم الطازجة و الأسماك الطازجة موجودة في الأسواق و لكن سعرها ارتفع إلى 18 شيقل للكغم بعد أن كان يتراوح بين 16–17 شيقل.
- بقي سعر الدجاج مستقرا يتراوح بين 10–11 شيقل للكغم الواحد.
- ارتفعت أسعار الخبز و منتجات الالبان و اللحوم بشكل ملحوظ في الضفة الغربية و قطاع غزة.

الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية (تتمة من قسم القضايا الأساسية)

وفقا لتقرير منظمة الأغذية و الزراعة الأخير حول مراقبة الغذاء، يتوقع أن تبقى أسعار الحبوب العالمية على مستويات عالية في العام المقبل نتيجة لمشاكل الإنتاج في الدول المصدرة الأساسية و المخزون العالمي المتدني للغاية (الأكثر انخفاضا منذ 25 عام، وفقا لمنظمة الأغذية و الزراعة). في شهر أيلول 2007، وصلت أسعار طحين القمح إلى 160 شيقل للكيس (60 كغم)، و هذا يمثل ارتفاع بنسبة 45% بالمقارنة مع الشهر نفسه في عام 2006. إن سعر قمح الطحين المرتفع يرفع سعر الخبز.

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ارتفع سعر اللحوم الطازجة بالمفرق بشكل ملحوظ في الضفة الغربية بنسبة 17% (من 47 إلى 55 شيقل للكغم)، بينما ارتفع في غزة بنسبة 12.5% من 40 إلى 45 شيقل للكغم. في الوقت نفسه، انخفض معدل الأجور اليومية من 69.2 شيقل يوميا في شهر حزيران 2006 إلى 65.4 شيقل يوميا في حزيران 2007، مما وضع ضغوطات إضافية على القوة الشرائية لدى الأسر الفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 6.2% بين شهر أيلول 2006 و 2007 و بنسبة 7.84% في غزة و 5.7% في الضفة

الغربية. إن أسعار المواد الغذائية المرتفعة المذكورة أعلاه تعمل على تآكل سيولة الأسر الفقيرة. فالارتفاعات في أسعار المواد الغذائية الأساسية و الانخفاض المنتشر في الدخل يجبر الأسر الفلسطينية الفقيرة على استخدام استراتيجيات تحمل "سلبية" مثل الدخول في متاهات الإثم و بيع الممتلكات و تقليل استهلاكهم للغذاء (كما و جودة)، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي.

أزمة المواشي المتزايدة في الضفة الغربية و قطاع غزة (تتمة من قسم القضايا الأساسية)

في الوقت الذي يقوم فيه العديد من المزراعين باللجوء إلى بيع مواشيهم بسعر منخفض في وجه تكاليف الإنتاج المرتفعة، لا تستطيع الأسواق تحمل هذا التدفق و بذلك تهبط الأسعار و تزداد أزمة الدخل السيولي لدى الرعاة. فلم يعد بإمكان مربي المواشي الشراء عن طريق الإئتمان إذ أن التجار أيضا مجرورين في تيار هذه الأزمة و غارقين في الديون. وفقا لوزارة الزراعة، إن غياب الدخل لمربي المواشي سيكون له تأثيرات فورية على صحة المواشي بسبب عدم القدرة على توفير الكميات المناسبة من الغذاء و / أو خدمات البيطرة. و بما أننا في موسم التكاثر تتطلب النعاج مطاعيم ضد الحرفش و تسمم الدم و التوكسوبلاسموزس بالإضافة إلى كميات أكبر و جودة أفضل من الغذاء، و هي الآن لا تتلقى التغذية الكافية و لا يقدر مربيهم على تحمل تكاليف التطعيم، مما يؤدي إلى ارتفاع خطورة الإجهاض. في تقييم بين المنظمات لجنوب الخليل تم تنفيذه في شهر تشرين الأول 2007، تبين أن الارتفاع في مستوى الإجهاض هو من احدى المشاكل الأساسية التي يواجهها مربي المواشي. و إذا استمر الوضع على هذا النحو سيكون لدى مربي المواشي أعداد أقل من الخرفان التي يتم بيعها في الأسواق، ناهيك عن تعرض مصدر رزقهم لخطر إضافي.

يجب أن يركز التدخل الفوري على أمور العلف و المياه، لكن يجب تأسيس استراتيجيات طويلة الأمد لحماية مصادر الرزق المعرضة للخطر. إن التنسيق بين الوكالات من أجل انسجام التدخلات هو من أهم الأمور التي يجب معالجتها لتجنب التفاوتات و عدم المساواة و الضغوطات اللاحقة بين مجتمعات الرعاة المستفيدة.

المياه و الصحة

يستمر المنع المفروض على الحدود الإسرائيلية على مرور المواد المستهلكة الأساسية (السولار و الكلور و قطع الغيار و مواد أنابيب المياه) التي تستخدم في عملية بناء و تأهيل أقسام المياه و الصحة في قطاع غزة. و أدى هذا الوضع إلى اعاقة فعالية أقسام إنتاج و توزيع المياه و عمليات المناهل الصحية. يؤشر تحليل المياه و الصحة لشهر تشرين الأول 2007 إلى الاتجاهات التالية:

- تم تزويد الضفة الغربية و قطاع غزة بمعدل 64 لتر من المياه يوميا للشخص الواحد.
- بالمقارنة مع معدل كمية المياه الموفرة لشهر أيلول 2007، لم يكن هناك أي تغيير ملحوظ في استخدام المياه (للشخص الواحد يوميا) (أيلول 2007: 66 لتر للشخص الواحد يوميا في الضفة الغربية و 57 لتر للشخص الواحد يوميا في قطاع غزة.
- كان هناك انخفاض طفيف في عدد العائلات المرتبطة بشبكة مياه و التي تقوم بتسديد فواتيرها في الضفة الغربية (33% مقابل 35% في شهر أيلول 2007 و معدل 35% لعام 2006) و ارتفاع في قطاع غزة (5% مقابل 3.8% في شهر آب 2007 و معدل 4% في عام 2006).
- بقي معدل قيمة المياه المخزونة للمجتمعات التي لا يتم خدمتها نفسه: 35 شيقل لكل متر مكعب في قطاع غزة و 15 شيقل لكل متر مكعب في الضفة الغربية. و لكن هذه المعدلات لا تظهر تراوح الأسعار، و خصوصا في الضفة الغربية، حيث قد يقوم الأشخاص القائمين في المناطق النائية بدفع ثلاثة أضعاف المبلغ نتيجة للمسافات الطويلة التي يجب على الشاحنات قطعها بسبب الإغلاق و التقلبات الموسمية (على سبيل المثال، في جنوب محافظة الخليل، يصل سعر المياه المخزون للمناطق النائية إلى 100 شيقل للمتر المكعب).

- منذ شهر شباط 2007، لم يكن هناك أي تغير في نسبة الدخل الشهري الذي تصرفه العائلة الواحدة على الخدمات الصحية.

التعليم

وفقا لوزارة التربية و التعليم العالي، واجهت مدارس عدة في المناطق الفلسطينية المحتلة تعليق جزئي نتيجة لعمليات الجيش الإسرائيلي و الصراع الداخلي في شهر تشرين الأول. في قطاع غزة، يقوم عدم الاطمئنان لدى الفلسطينيين و المداهمات الإسرائيلية المستمرة، خصوصا في المناطق القريبة من الخط الأخضر، بالتأثير على تعليم الأطفال و ايمانهم بأمان المدارس. و تعمل هذه الحوادث العنيفة على خلق جروح نفسية التي تحتاج عناية خاصة. و لكن نتيجة للنقص العام في الألعاب التعليمية، و أدوات الرسم و قرطاسية المعلمين في قطاع غزة، قامت عدة منظمات غير حكومية وطنية بالتقرير عن توقيف العديد من نشاطاتها التعليمية و النفسية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تقول وزارة التربية و التعليم العالي أنها تواجه تحديات كبيرة نتيجة لنقص المعدات التعليمية. على سبيل المثال، نقص الورق يمنع إعادة طباعة الكتب للفصل الثاني و طباعة أوراق الامتحانات.

- وفقا لوزارة التربية و التعليم العالي، تم قتل طالب واحد و اعتقال 16 موظف مدرسة خلال حادثتين تمت في الضفة الغربية. و من بين المعتقلين كان هناك مدير مدرسة و 6 معلمين.

- بتاريخ 3 تشرين الأول، تم تعليق المدارس في مخيم البريج (وسط غزة) عندما تم إما منع الطلاب من الدخول إلى المدارس أو إجبارهم على الخروج منها على يد رجال مقنعين. لقد تحسن هذا الوضع و عادت عدة مدارس إلى مجراها الطبيعي في اليوم التالي.

- بتاريخ 4 تشرين الأول، تم تعليق الصفوف في مدرسة برقا الثانوية (رام الله) و قام الطلاب بترك المدارس على الساعة التاسعة صباحا عندما قام الجيش الإسرائيلي بالدخول إلى المدرسة و إطلاق أنابيب الغاز المسيل للدموع و اعتقال معلم و مفتش في المدرسة. دخل الجيش الإسرائيلي إلى المدرسة مدعيين أن الطلاب قاموا بإلقاء قنابل نارية على مركبة الجيش الإسرائيلي التي كانت تتجول في القرية.

- بتاريخ 4 تشرين الأول، قام رجال مسلحين مجهولين بإلقاء قنبلتي متفجرات مصنوعة باليد على ساحة مدرسة نصيرات الابتدائية في وسط غزة. لم يتم التقرير عن أية إصابات أو خراب.

- بتاريخ 10 تشرين الأول، تم إخلاء 5 مدارس تعمل في الدوام الصباحي تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في بيت حانون نتيجة لمداهمة نفذها الجيش الإسرائيلي.

- بتاريخ 16 تشرين الأول، تم تعليق 4 مدارس بشكل جزئي في مديرية نابلس نتيجة لعمليات نفذها الجيش الإسرائيلي. كما تم تعليق عمليات التعليم و التعلم في كافة مدارس الأولاد في مديرية نابلس بسبب مراسيم جنازة بتاريخ 17 تشرين الأول.

المصادر و الأساس المنطقي

هناك ثلاثة عوامل أدت إلى زيادة سوء الحالة الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة:1. غياب الحماية للمدنيين و العنف المتصاعد 2. ازدياد القيود على حرية الحركة 3. الأزمة المالية والمؤسساتية التي تواجهها السلطة الفلسطينية في أعقاب انتخاب حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني 2006.

منذ عام 2002، يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على مراقبة و تقرير ظواهر الوصول و الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل شهري. و لكن نتيجة للتدهور الحاد للوضع الإنساني في عام 2006، قررت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية المناشدة الموحدة لعام

2006، إصدار هذا التقرير الشهري لمراقبة التطورات وفقا لمؤشرات إنسانية أساسية في القطاعات التالية: الحماية, حماية الطفل, الحالات الاجتماعية – اقتصادية, الصحة يضمن الدعم النفسي, تأمين الغذاء, الزراعة, التعليم, المياه ومياه الصرف الصحي. يشمل هذا التقرير أيضا معلومات متعلقة بالقيود على الحركة, المؤشرات الإنسانية وكذلك مراقبة عملية تنفيذ التزامات برتيني لعام 2002.

يعمل عدد المرصد الإنساني الحالي على استخدام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، و اتفاقية المرور و التنقل كمقياس لمراقبة مؤشرات الوصول و الحماية. أيضا عملت القطاعات على إعداد مبادئ إنسانية موجهة كقاعدة للرصد و قامت بتطوير مؤشرات تستطيع رصد الحالة الإنسانية في أزمة مطولة كتلك في المناطق الفلسطينية المحتلة.

يستخدم المرصد الإنساني كلاً من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها و الملاحظات الميدانية المثبتة و التقارير حول الحالة الاقتصادية الاجتماعية و الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة لتحليل الوضع الإنساني. تتمكن هذه الأساليب من توفير تقديرات مختلفة للوضع. تبين المؤشرات الإنسانية التغيرات البعيدة الأمد و الاتجاهات من شهر إلى آخر. كما توضح الملاحظات الميدانية علامات التوتر التي قد تشير إلى تغيرات مستقبلية في الحالة بشكل عام. توفر التقارير المعلومات حول مواضيع معينة أو توفر لمحات عامة أكبر حول الحالة في المناطق الفلسطينية المحتلة.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)
ochaopt@un.org www.ochaopt.org

للنص باللغة اللانجليزية:
http://www.ochaopt.org/documents/Humanitarian_Monitor_Oct07.pdf